



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد

قسم اقتصاد

اثر الدين العام المحلي في النمو الاقتصادي العراقي
للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢٢)

بحث مقدم من قبل

حوراء فلاح مهدي

زهراء احمد شهاب

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل قسم اقتصاد

لنيل درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية

بإشراف الاستاذ

أ.م. د. عبد الجاسم عباس الخالدي

٢٠٢٤ م

١٤٤٥ هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

((قَالَ لَا تَخَافَا ۖ إِنِّي مَعَكُمَا ۖ أَسْمَعُ وَأَرَى))

صدق الله العظيم

سوره طه الآيه (٤٦)

الأهداء

الى رمز الحنان وبسمة الحياة ، ومن ربطني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات
والدعاء وأتمنى من الله أن يطيل في عمرها ويمدها بالصحة والعافية إلى امي
الغالية.

إلى من يعجز اللسان عن وصف فضله وجميله، الذي انبتني نبناً حسناً وكان
لي بمثابة السراج المنير إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل،
الصبر والمثابرة أبي العزيز حفظه الله، إلى احب الناس على قلبي أخوتي
وزوجاتهم واخواتي، والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد بالقول أو العمل
ولم يبخل علي بالنص، وأخص بالذكر كل الأصدقاء، والى كل الذين احبناهم
واخلصنا النية في حبهم، إلى كل من جمعني بهم مشوار التعلم من بدايته

الى اليوم وخاصة طالبة قسم الاقتصاد

إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي

لكم جميعا نهدي ثمرة جهدنا ...

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وأحمده سبحانه على توفيقه وعونه لنا على انجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

فإننا نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً أن وفقنا لا تمام هذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ أ.م. د. عبد الجاسم عباس

الخالدي

الذي تكرم بالأشراف على هذا البحث والذي قدم لنا المشورة والنصح والإرشاد طيلة مدة الدراسة.

وأخيراً أتقدم بالشكر الى جميع أساتذة جامعة بابل

وجزي الله خيرا كل من كان له دور من قريب او بعيد وكل من ساهم وساعد

في انجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق.

المحتويات

أ.....	الآية القرآنية
ب.....	الاهداء
ت.....	شكر وتقدير
ح.....	الملخص
خ.....	المقدمة
١.....	منهجية البحث
١.....	أولاً : مشكلة البحث
١.....	ثانياً : أهمية البحث
١.....	ثالثاً : هدف البحث
٢.....	رابعاً : فرضية البحث
٢.....	خامساً : منهجية البحث
٣.....	سادساً : الحدود الزمانية والمكانية:
٣.....	رابعاً : هيكلية البحث
٤.....	الفصل الاول
٤.....	المبحث الأول / الدين العام المفهوم والنظريات المفسرة له
٤.....	أولاً : مفهوم الدين العام
٥.....	ثانياً : انواع الدين العام هناك نوعان من الدين العام هما
٦.....	ثانياً : الآثار المترتبة على الدين العام
٧.....	رابعاً : الدين العام من وجهة نظر المدارس الاقتصادية
٩.....	خامساً : وظائف الدين العام
١٠.....	سادساً : أهمية الدين العام
١١.....	سابعاً : الأسباب الاقتصادية للدين العام
١٢.....	المبحث الثاني : النمو الاقتصادي

أولا : مفهوم النمو الاقتصادي	١٢
ثانيا : مراحل تطور النمو الاقتصادي	١٢
ثالثا : اهمية النمو الاقتصادي	١٣
رابعا : ابعاد النمو الاقتصادي	١٤
خامسا : انواع النمو الاقتصادي	١٤
سادسا : العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	١٥
سابعا : خصائص النمو الاقتصادي	١٥
ثامنا : اهداف النمو الاقتصادي	١٦
المبحث الثالث علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي.....	١٧
الفصل الثاني	١٩
المبحث الأول - الاقتصاد العراقي سمات وخصائص	١٩
اولا : سمات الاقتصاد العراقي	١٩
ثانيا : خصائص الاقتصاد العراقي	٢١
الفصل الثالث	
المبحث الثاني - تحليل تطوير الدين العام والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمده ٢٠١٠-٢٠٢٢.....	٢٢
اثر الدين العام المحلي للنمو الاقتصادي في العراق للمده ٢٠١٠-٢٠٢٢.....	٢٦
الاستنتاجات:	٣٢
التوصيات:	٣٣
المصادر.....	٣٤

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الدين العام والنتائج المحلي الإجمالي وتحليل اتجاهاتها خلال مدة الدراسة ثم تقرر العلاقة بينهما للتعرف على مدى تأثير الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢، ومن أجل التحقق من فرضية الدراسة تم استخدام سلسلة زمنية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) والعمل على تحليل متغير الدين العام ومدى تأثيره على متغير الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة توصلت الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي هو الدين العام أما أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي العمل على زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري وتوجيهه نحو القطاعات الرئيسية قطاع زراعي قطاع صناعي، من أجل رفع النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخفض مستويات البطالة والحد من التضخم في الاقتصاد والعمل على تنويع هيكل الصادرات وعدم الاعتماد على النفط فقط ، حتى لا يتأثر عمل السياسة المالية والنقدية بالإيرادات النفطية.

المقدمة

إن من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي ناقشتها العديد من المدارس والنظريات الاقتصادية هو الدين العام كونه يُشكل تحدياً ليس في حجم الدين فحسب ولكن في رفع كفاءة الدين. وعليه، شرعت كثير من الدراسات وورش العمل في مواجهة تحديات الدين العام وتعزيز دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ويلعب الدين العام الكفاء دوراً أساسياً في التأثير في المتغيرات الاقتصادية، إذ إن الدين العام من أدوات السياسة المالية المستخدمة لإدارة الاقتصاد المحلي، وهو بدوره مؤثر في حجم السيولة داخل النشاط الاقتصادي والاستثمارات ومستويات الأسعار، علاوة على أن مدى قابلية استمرارية الدين من عدمه متوقفة على مدى مساهمة الدين في معدلات النمو الاقتصادي، وأيضاً حجم الحيز المالي. ويعكف الكثير من الباحثين على معرفة كفاءة الدين العام وتوجهه نحو دفع عجلة التنمية وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الدين العام واثرة على النمو الاقتصادي العراقي لذا تحاول هذا الدراسة معرفة قنوات تأثيره على مفاصل الاقتصاد في العراق ككل وهو ما يتطلب دراسة أبعاده ومسبباته وكيفية تجاوزه تحدياته ليكون الدين العام عاملاً مهماً لدفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق .

منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكمن في ما يعانيه العراق من أزمات اقتصادية تنتهمل في زيادة النفقات العامة من ناحية وانخفاض الإيرادات الأمر الذي يؤدي الى حصول عجز في الموازنة العامة والذي يتم تغطيته عن طريق الدين العام سواء كان داخلياً ام خارجياً ، لذلك فإن الزيادة في الدين الحكومي العام الى القدر الذي لا تستطيع معه الحكومة من تغطيه اعباءها المالية سيؤدي الى تراكم هذه الديون مما يصعب من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وهذا ما سينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي من خلال شل جهود التنمية وما يترتب عليه من خدمة الدين والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لازدياد حجم الأموال المخصصة من اجل سداد أعباء خدمة الدين العام بدلاً من استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وبذلك تتمحور مشكلة البحث بالتساؤل الاتي الى اي مدى يؤثر الدين العام المحلي في معدلات النمو الاقتصادي العراقي

ثانياً : أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في أنها تستعرض وتعالج موضوعاً مهماً في المواضيع الاقتصادية والتي تكمن في معرفة الدين العام ودراسة اثاره على النمو الاقتصادي العراقي لما يخلفه الدين العام من مشاكل اجتماعية واقتصادية في حق الاجيال الحالية واللاحقة .

ثالثاً : هدف البحث

- ١- ابراز مدى أهمية تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي على الاقتصاد العراقي من خلال التعرف على المفهوم العام للدين العام ودراسة وتحليل تطور هيكل الدين العام في الاقتصاد العراقي للفترة (2010 - 2022).
- ٢- ايجاد تفسير علمي و منطقي لقياس اثر الدين العام على النمو الاقتصادي العراقي.

٣- قياس العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الدين العام وبين النمو الاقتصادي العراقي

رابعاً : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((ان زيادة حجم الدين العام سيؤثر تأثيراً مباشراً في معدلات النمو الاقتصادي خلال مدة البحث))

خامساً : منهجية البحث

اعتمد هذا البحث بناء على طبيعة متغيراته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على البيانات والمعلومات من الهيئة العامة للضرائب ووزارة المالية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة بالجانب العملي الى جانب الاسلوب الكلي لتقدير العلاقة بين متغيرات البحث .

سادساً : الحدود الزمانية والمكانية:

- الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي كحالة دراسية
- الحدود الزمانية : تمثلت بالمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٢)

سابعاً : هيكلية البحث / من اجل الوصول الى هدف البحث والتحقق من فرضيته

جاء القسمة على ثلاثة فصول

الفصل الاول

المبحث الأول / الدين العام المفهوم والنظريات المفسرة له
المبحث الثاني / النمو الاقتصادي
المبحث الثالث علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي

الفصل الثاني

المبحث الأول - الاقتصاد العراقي سمات وخصائص

المبحث الثاني - تحليل تطوير الدين العام والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمده ٢٠١٠-٢٠٢٢

الفصل الثالث

اثر الدين العام المحلي للنمو الاقتصادي في العراق للمده ٢٠١٠-٢٠٢٢

الفصل الاول

المبحث الأول / الدين العام المفهوم والنظريات المفسرة له

أولاً : مفهوم الدين العام

تعددت مفاهيم الدين العام وذلك حسب الجهة التي تناولت هذا المفهوم والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين تضمنت الأولى رأي الخبراء والاقتصاديين والباحثين إما المفهوم الثاني فقد تضمن رأي المنظمات الدولية لهذا المفهوم، وهناك العديد من التعاريف للدين العام ويعود الاختلاف في التعريف إلى الغرض من الدين العام، حيث زادت أهمية هذا الدين بتغير نظرة الاقتصاديين لمفهوم الدين العام، فأصبح أداة مساندة للدولة لحل أزماتها عندما لا يكون هناك توافق زمني بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، أو أنه جزء من الإيرادات عندما لا تستطيع الدول فرض ضرائب أو رفع قيمتها. ومن ابرز هذه التعاريف: أن الدين العام يمثل الأموال التي تقتريها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة وتحقيق أهداف مختلفة وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة، كما أنه يمثل الرصيد القائم للالتزامات المباشرة وغير المباشرة (قاضي، ٢٠٠٥: ٥)

والدين العام بالنسبة لآخرين " يمثل أي إنفاق لإيرادات يتم جمعها عن طريق الاقتراض وبناء عليه يعرف العجز على انه الفرق بين مجموع الإنفاق العام وصافي الإيرادات العامة من جهة، فيما يعرفه آخرون بأنه مجموعة الالتزامات التي تعهدت الدولة والتزمت بالوفاء بها دولة معينه تجاه دائنين سواء كانوا من الداخل أو الخارج وتنتج عن هذه الديون عدة أنواع من الالتزامات (مايخ، ٢٠١٥: ٣)

النوع الأول: الديون الناتجة عن الاتفاقات المبرمة بين الحكومات والمنظمات أو المؤسسات الدولية

النوع الثاني: قروض البنوك الأجنبية إلى حكومة دولة أخرى أو إلى مشروع خاص أو عام أو إلى بنك آخر في هذه الدولة وتسمى الديون الخاصة.

النوع الثالث: قروض دولة إلى دولة أخرى. وتعتمد بعض الدول على استحداث تشكيلات حكومية مستقلة في الشكل القانوني عن الموازنة العامة كي توكل إلى تلك الكيانات بعض مهام الإنفاق العام التي تمولها بقروض لا تظهر في جداول الدين الحكومي بحجة انها مرتبطة بذاتها.

وتعتمد بعض الدول الى استحداث تشكيلات حكومية مستقلة في الشكل القانوني عن الموازنة العامة كي توكل الى تلك الكيانات بعض مهام الانفاق العام التي تمويلها بقروض لا تظهر في جداول الدين الحكومي بحجة انها مرتبطة بذاتها.

ثانياً : انواع الدين العام هناك نوعان من الدين العام هما

هناك نوعان من الدين العام هما :-

١-الدين العام الداخلي (المحلي)

ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة، بغض النظر عن جنسياتهم، وهو إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، أو هو ما تدين به الدولة لمواطنيها بمعنى : عندما تقترض الدولة داخليا وتطرح سندات القرض في الداخل بعملتها الوطنية ويكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا افرادا أم وحدات اقتصادية أخرى (فلاح، ٢٠١٤ : ١٣٩) ويُعد الدين الداخلي مجرد تحويل للثروة داخل البلد إذ يمكن تسديده بفرض ضرائب غير مباشرة وهو دين مقيم بالعملة المحلية، ولا بد أن يستند إصدار الدين المحلي على مجموعة من الاعتبارات منها وجود فائض من المدخرات عن حاجة السوق أي عن حاجة الاستثمار الخاص. (حيدر، ٢٠١٤ : ١٣)

٢-الدين العام الخارجي

من المهم جداً ان نفرق بين الديون العامة السيادية والديون الخارجية للدول، لان التأثيرات على متغيرات الاقتصاد الكلي تختلف باختلاف هذه الديون كما تعتمد على طبيعة هيكل كل نوع منها، فالديون العامة السيادية هي ديون الدولة حصراً سواء كانت ديون خارجية او داخلية او الاثنين معاً، والديون الخارجية فهي مجموع الديون العامة السيادية مضافاً اليها ديون القطاع الخاص الخارجية (ديون المصارف والمؤسسات المالية والشركات) (جليل، ٢٠١٣ : ٤) ، والدين الخارجي هو ما يترتب بذمة دولة ما تجاه أطراف أجنبية قد تكون حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أجنبية(فلاح، ٢٠١٤ : ١٣٩). كذلك يعرف الدين الخارجي على أنه لا يعدو أن يكون سوى . مسألة محاسبية في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية، إلا إن عدم التكافؤ في اقتصاديات طرفي الدين وعدم كفاءة إدارته في الزمن المعاصر أساء إلى أوضاع الإقراض الأجنبي وسمعة بعض الدول المدينة من جراء عدم قدرتها على الوفاء بالدين أو خدمته خلال

مدته الزمنية. وينشأ الدين الخارجي نتيجة لعجز الموارد المحلية أو قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة الاستثمارات المطلوبة وحاجة الدولة للعمالة الأجنبية، وان هذه الفجوة لا بد وأن تغطى من خلال لجوء الدولة إلى مصادر أجنبية للتمويل وذلك بالاقتراض من الأفراد الذين يقيمون خارج البلد ومن الحكومات ومن مؤسسات مالية دولية وكذلك هو دين على كيانات خاصة وعامة وينشأ نتيجة للاقتراض من الدول الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن هناك فرقا واضحا بين الدين الخارجي والدين "المملوك خارجيا" إذ انه من الممكن أن يمتلك غير المقيمين جزءا من الدين المحلي، فكثيرا ما يشتري غير المقيمين ولاسيما البنوك المركزية لبعض الدول كمية كبيرة من اذونات الخزنة لإحدى الدول وذلك من السوق المفتوحة. (سالم، ٢٠٠٢ : ١٠٤)

ثالثا: الآثار المترتبة على الدين العام

إن تأثير أي ديون مترتبة على الدولة يعتمد على كيفية استخدام الدولة لتلك الديون، هل تقوم الدولة باستخدامها لتمويل عملية النمو وتسريع عجلة الاقتصاد أو تقوم باستخدامها في تمويل مشاريع غير منتجة لا تعود على الاقتصاد بأي منفعة، وتكمن أهميه هذه النقطة في المشاكل التي تعاني منها غالبية الدول نتيجة لسوء إدارتها لديونها العامة الذي أدت إلى زيادة تخلفها وتبعيتها للدول المتقدمة وعرقلة عملية النمو والتنمية فيها. ومن الضروري لأي دولة عند وضع أي من برامج التنمية الخاصة بها البحث عن الآثار المترتبة على تلك الديون؛ حيث أ أنها تساعد في التنبؤ في الأزمات التي يمكن أن تحصل واختيار الوقت المناسب لتفادي تلك الأزمة أو معالجتها في حالة حصولها. (حريري، ٢٠٠٥ : ١٥٨)

يمكن أن يكون للديون العامة آثار ايجابية أو سلبية تؤثر في مسيرة عملية التنمية، وتكمن الآثار السلبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن توضيحها كالتالي: (محمد، ٢٠١٣ : ٨٩)

١- الآثار السياسية

تظهر في الديون الخارجية، فتعمل الدول الدائنة على استخدام هذه الديون للسيطرة على الدول المدينة والتحكم فيها وبمواردها وتؤثر على سلطه وسيادة الدولة، فتتعرض الدولة لتدخل خارجي من صندوق النقد الدولي عن طريق برنامج إصلاح خاص بها ولكن أكثر الدول التي اتبعت هذه البرامج زادت من حدة مديونيتها بدل من تخفيفها وحل العجز في ميزانيتها.

٢- الآثار الاقتصادية

أ- يؤثر الدين العام بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية الادخار في معظم الدول النامية.
ب- يؤدي الدين العام إلى استنفاد الموارد المالية للدولة فتصبح غير قادرة على الإنتاج وليس لها إمكانيات لذلك يزداد اعتمادها على العالم الخارجي في الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الواردات على حساب الصادرات فيحدث عجز في الميزان التجاري.

ت- من الآثار الاقتصادية للدين العام مشكله سعر الصرف فالدولة تحصل على قرض بسعر صرف معين وتسدده بسعر صرف آخر مما يزيد من أعباء خدمه الدين العام.

٣- الآثار الاجتماعية

تتمثل في أن الدول تحصل على الدين في زمن وتسدده في زمن آخر فإذا قامت باستخدامه في المشاريع الإنتاجية فانه سيزيد من رفاهية الأجيال القادمة، أما إذا قامت باستخدامها في مشاريع استهلاكية واغلب الدول النامية تقوم بذلك فانه سيقبل من رفاهية الأجيال القادمة ويحملهم عبء إضافي نتيجة لزيادة الضرائب المترتبة عليهم.

رابعاً : الدين العام من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

١- النظرية الكلاسيكية:

نظر آدم سميث سلبي الى الدين العام، لأن الأنفاق الحكومي عقيم في حدود الوظائف الكلاسيكية للدولة، التي لا تتجاوز فرض الأمن والدفاع وحماية الحقوق وسيادة القانون، وتقتصر في تنظيم الأسواق على ضمان الجريان السلس للنشاط الاقتصادي، ومن المعتاد آنذاك وصف القطاع العام بتبديد الموارد. والاقتراض الحكومي يصرف الادخار الخاص عن التراكم الرأسمالي ويبخس الاقتصاد فرصا في النمو والتطور. وهو الرأي المعروف عن آدم سميث الذي يقصر الصفة الإنتاجية على العمل المولد لأشياء ملموسة قابلة للتبادل وهي خاصية للإنتاج السلعي، دون نفي الضرورة عن الخدمات الحكومية. وقد حذر آدم سميث من الدين العام الذي سوف يحطم الأمم الأوروبية الكبرى وفي هذا لا يختلف عن ديفيد هيوم. ويتصل تحليل سميث للدين بالضرائب، غير الملائمة للصناعة والازدهار التجاري، المخصصة لخدمته. وطالب بخفض الدين الى الصفر وكان في عهده أدنى من نصف ما وصل إليه فيما بعد. وأبدى عدم قناعة، خاصة، بسند الدين الدائم Perpetual الذي لا يُطفا ابدا ويتيح لحائزة عوائد مستمرة الى الأبد. لكنه يرى من

المناسب لجوء الدولة إلى الاقتراض زمن الحرب كي لا تتقل الصناعة بالضرائب، وتستطيع عن طريق السندات الدائمة تحصيل الكثير من الأموال بنفقات سنوية قليلة. ويرى من جهة أخرى ان تمويل الحرب بالضرائب أفضل من الدين لأن استعداد القطاع الخاص للاستثمار في زمن الحرب أقل. بمعنى الضرائب زمن الحرب لا تضيع على الاقتصاد كثيرا من فرص التراكم. ومن اسباب نظرتة السلبية الى الدين العام انه قناة لنقل الأموال من دافعي الضرائب وهم الصناعيون والتجار الى الدائنين الذين يصفهم بعدم الاستعداد للإسهام في التراكم الإنتاجي. ومما يذكر لأدم سمث عنايته بالوقائع والتجارب ولم تكن الأحكام مما استحسنه منطقيا وحسب بل من خلال فهمه للتاريخ والاقتصاد في زمنه. (سعيد ، ٢٠١١ : ١٦٥-١٦٤)

٣- النظرية الكنزية

مع بداية الكينزية ظهر تصور جديد للدين العام إنسجاما مع دور مختلف للأنفاق العام ومصادر تمويله يوصف بالمالية العامة الوظيفية Functional Public Finance أي أن مهمات قد إنيطت بها تتعدى تمويل الخدمات العامة الى الاستقرار والتشغيل والدين العام فضلا عن كونه ناتجا عرضيا لزيادة الأنفاق لتأمين الاستخدام الكامل لا تترتب عليه مشكلات جدية في نظر الكينزيين مثل Lemer (١٩٤٨) الذي ذكر بأن الدين العام لا يماثل الدين الخاص لأنه مملوك لشعب الدولة ذاتها وليس ديناً عليه من جهة أخرى. فالدين العام لا ينتقص من الثروة، وأن نفقات خدمة الدين التي تدفعها الأجيال القادمة ليست نقيصة من دخل تلك الأجيال بل تحويلات داخل نفس الجيل. وذهب ليرنر أبعد من ذلك للقول حتى مدفوعات الفائدة يمكن ان تقترض بل ان الضريبة لا تصبح ضرورية قبل أن تبلغ مدفوعات الفائدة مبلغا كبيرا. يقصد الاستمرار في تدوير الدين واقتراض مدفوعات الفائدة وصولا الى حد أقصى. ومما لا شك فيه ان حجم الدين ومدفوعات الفائدة لا بد ان لهما سقف والانضباط المالي لا بد منه وبخلافه يتعذر استمرار النظام النقدي، لكن ليرنر أراد تفويض مرتكزات التفكير القديم في مجتمع محافظ ويؤدي تراكم الدين الحكومي لدى القطاع الخاص الى تنامي أثر الثروة على الاستهلاك وبالتالي ينخفض الميل للادخار من الدخل وهو إيجابي عندهم يرفع مضاعف الأنفاق المستقل ... ويتحقق الاستخدام الكامل وعنده يكون حجم الدين العام توازني (أبو النصر ، ٢٠٢٤ : ٣٢١)

٣- النظرية النقدية

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان . وتقوم هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم. وعليه تعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض. وترى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة وظهور التضخم الركودي وعدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل . وإن تم تطبيقه بنجاح في الدول المتقدمة فلا يمكن تعميمه على الدول النامية التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل والادخار وبالتالي تعجز رؤوس الأموال فيها عن تنفيذ المشروعات التنموية.

خامسا : وظائف الدين العام

يمكن ان نحدد ثلاث وظائف أساسية للدين العام:-

أ- وظيفة الاستقرار : حيث تعد الحكومة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الازمات التي يمر بها البلد وبهذه الحالة يجب ان لا تكون الموازنة العامة متوازنة، وبذلك تحتاج السياسة المالية الى المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي وتخفيض الدين الحكومي عن طريق تخفيض النفقات العامة مما يسبب في ظهور علامات الانتعاش الاقتصادي (الفتلاوي الموسوي ، ٢٠١٩ : ٢٧٣)

ب - وظيفة التمكين : أي تحقيق هدف التمكين الضريبي حيث ان الاتساق في السياسة الاقتصادية ضروري لبناء نشاط استثماري من اجل تحقيق النمو والتوظيف وهذا له أهمية في وضع الضرائب في الأمد الطويل ومن خلاله خلق جو من الثقة يستطيع أصحاب المشاريع التخطيط وحساب الاستثمارات بعيدة المدى (الفتلاوي الموسوي ، ٢٠١٩ : ٢٧٣)

ت- وظيفة تقاسم العبء وتحصل ذلك عندما تحقق المبالغ المنفقة في الوقت الحالي المنافع للأجيال الحالية واللاحقة أي توزيع الأعباء الضريبية على الأجيال وتشمل هذه الوظيفة الاستثمارات العامة التي تزيد من كفاءة الاقتصاد على الأمد البعيد. (الفتلاوي الموسوي ، ٢٠١٩ : ٢٧٣)

سادسا : أهمية الدين العام

تتمثل أهمية الدين العام بمجموعة من الخصائص وذلك عن طريق استخدام أدوات الدين العام للتأثير على عدة متغيرات اقتصادية ففي حالة استخدام سندات طويلة الاجل فان ذلك يساعد الاقتصاد على امتصاص جزء من السيولة في حالة وجود تضخم، وكذلك يمكن التأثير على التوازن الاقتصادي والبطالة وعرض النقد ولكن هو يعد سلاح ذو حدين يمكن من خلالهما القضاء على العجز في الموازنة او تنشيط القطاعات الاقتصادية وتنشيط التنمية ويمكن ان نعد أهمية الدين بالنقاط الآتية: (الخرجي، ٢٠٢٠ : ١٦)

١- يعد من الوسائل المهمة والمؤثرة في تجميع المدخرات ويساعد على امتصاص الفوائض المالية التي بحوزة الافراد من اجل استخدامها في تغطية عجز الموازنة وتحقيق التوازن الاقتصادي.

٢- الدين العام الداخلي يؤدي الى إعادة توزيع القوة الشرائية بين افراد المجتمع وهذا ما يميزه عن الدين الخارجي وكذلك لا يحتاج الى زيادة الصادرات من اجل سداده لأنه بالعملة المحلية.

٣- ان مبدأ الإدارة المالية ينص على الانفاق السنوي للحكومة يجب ان يتم تغطيته من الإيرادات السنوية لكن الحكومة قد تتعرض الى أزمات مثل الفيضانات المجاعة، الحروب والكوارث الطبيعية مما يؤدي الى زيادة الدين العام لمواجهة العجز في الموازنة عندما لا تمتلك الحكومة ارصدة كافية لتغطية العجز الحاصل.

٤- تقوم الحكومة بزيادة الانفاق العام الممول من خلال الاقتراض لإنشاء وصيانة المشاريع التنموية والإنتاجية وهو بذلك يعد أداة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة للقضاء على الكساد والبطالة.

٥- يتم استخدام الدين العام لتمويل راس المال الاجتماعي وكذلك أداة لتمويل التنمية وذلك لان الاقتصادات النامية تعاني من نقص في رؤوس الموال من اجل تحقيق خططها التنموية في كافة المجالات

سابعاً: الأسباب الاقتصادية للدين العام

١-عدم كفاءة الموازنة العامة من خلال عدم توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات بما يناسبها من إنفاق مما يؤدي الى زيادة الانفاق في الجوانب الاستهلاكية دون الجوانب التي تزيد من النمو الاقتصادي .

٢-الازمات الاقتصادية في الدول النامية بصورة عامة هنالك ازمة طلب كلي كون الجهاز الإنتاجي غير مرن مما يستدعي من الحكومة الى زيادة الاستيراد على حساب التصنيع المحلي وبالتالي فإن النفقات قد زادت أيضاً.

٣-زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية ومحاولة تقليل التفاوت في توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي للسكان مما يؤدي الى زيادة النفقات وبالتالي عدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات العامة ما يستدعي الى البحث عن مصادر أخرى وهي الدين العام

٤-القطاع الخاص وهو يعاني بصورة عامة من الضعف في الدول النامية وعدم قدرته على استغلال الموارد الاقتصادية للبلد بسبب عدم القدرة المالية لذلك يتوجب على الحكومة تقديم المعونات والتسهيلات المالية له وفي بعض الأحيان تأخذ دوره وهذا ما يسمى بأثر المزامنة.

٥-الإصدار النقدي الجديد : ما يعرف بالتمويل التضخمي التي تستخدمها الدولة في عملية تغطية العجز أو سداد الدين الداخلي كونه محلي مما يساعد على ظهور مشكلات أخرى وهي تزايد التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود.

٧-الاسراف والحروب من الملاحظ على الدول النامية هو البذخ والتبذير خصوصاً على المظاهر الكمالية وزيادة رواتب كبار موظفي الدولة إضافة للارتفاع المضطرد للأنفاق العسكري من خلال استيراد الأسلحة وكلفة صيانتها وادامتها والاستعانة بالخبرات الأجنبية كل ذلك يزيد من النفقات العامة بمجمله ويؤدي الى عجز في الموازنة. (طالب ، ٢٠١٨ : ١٩)

المبحث الثاني / النمو الاقتصادي

أولاً / مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهومًا كمياً فان مفهوم النمو الاقتصادي يكون أقل اتساعاً من مفهوم التنمية، وهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي والتي نأخذ منها ما يلي:

يرى (ريمون بار، ٢٠٠٠ : ٦٠) أن النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان

أما (فرنسوا بيرو فيري النمو بأنه) عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما يعتبر (Pa Samuelson) الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطيته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي

ويرى (عبد القادر، ١٩٩٧ : ٧٩) النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان.

ويرى (مدحت، ٢٠٠٧ : ٢٠٦) النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ثانياً / مراحل تطور النمو الاقتصادي

هناك عدة مراحل لتطور النمو الاقتصادي لاي بلد منها :-

١-مرحلة المجتمع التقليدي

تتميز الدولة في هذه المرحلة بالتخلف، حيث تتميز بطابع زراعي تقليدي يستعمل سكانها الوسائل البدائية من أجل الإنتاج ، أن هذه المرحلة من أطول مراحل النمو الاقتصادي إذ إنها تتميز ببطئها الشديد.

٢-مرحلة الانتقال

مرحلة انتقال من المجتمع التقليدي إلى مرحلة الانطلاق، وتسعى الدولة في هذه المرحلة لكسر حاجز الجمود الذي يخيم على المجتمع؛ بسبب التخلف الموجود فيها.

٣- مرحلة النضوج

في هذه المرحلة تحاول الدولة القضاء على كافة أسباب التخلف الموجودة فيها، وذلك من أجل السعي نحو التقدم من خلال زيادة الموارد الاقتصادية، وكذلك تطوير أساليب الإنتاج، والتوزيع، وإقامة الصناعات الثقيلة، وتطور الخدمات.

٤- مرحلة الاستهلاك الوفير

تحقق الدولة في هذه المرحلة نموّ لدى جميع قطاعاتها بشكلٍ متوازن، ويزيد الاستثمار فيها عن الاستهلاك (عابدية، ١٩٨١ : ص ٩٢)

ثالثا / أهمية النمو الاقتصادي

تبرز أهمية النمو الاقتصاديّ فيما يأتي: (عماد الدين، ٢٠٠٨ : ص ٥٠)

١-تحسين اقتصاد الدولة :- يؤدي النمو الاقتصادي في الدولة إلى تحسين الوضع الاقتصادي فيها وبما يساهم في زيادة نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- تحسين مستوى المعيشة:- يساعد النمو الاقتصادي على تحسين مستوى معيشة الأفراد في الدولة فضلا عن على توفير حياة كريمة ومليئة بالرفاهية للمواطنين.

٣- تحسين ميزانية الدولة :- يؤدي النمو الاقتصادي إلى تقليل العجز في ميزانية الدولة. من خلال النمو إلى تحسين التوقعات المالية المستقبلية، وتقليل العجز المستقبلي لميزانية الدولة.

٤- تحسين السلع والخدمات:- تساهم هذه العملية في توفير رأس مال لتحسين الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين مثل خدمات في الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والعامّة.

رابعاً / أبعاد النمو الاقتصادي

- ١- بعد البيئي ويتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستخدام العقلاني لها على أساس دائم.
- ٢- البعد الاجتماعي من خلال النهوض برفاهية الإنسان وتنمية قدراته على العمل والانتاج، وتيسير سبل حصوله على الخدمة الصحية، والتعليمية واحترام حقوق الانسان وتنمية ثقافات والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية في صنع القرار.
- ٣- البعد الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد في المجتمع، والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل. (محمد موسى، ٢٠٠٨، ص: ٣٠)

خامساً / أنواع النمو الاقتصادي

١- النوع المكثف

ويقصد بهذا النوع من النمو الاقتصادي زيادة النشاط الاقتصادي الحاصل ككل عن طريق زيادة عدد العمالة ونوعها ورفع كفاءتها ومعرفتها التقنية فضلاً عن زيادة رأس المال، ويمكن تسمية هذا النوع من النمو بالمكثف كون أن كلاً من رأس المال والعمالة يرفع معدل كفاءته وجهده ويركز عليه. ويتم في هذا النوع من النمو إعادة النظر في استعمال رأس المال والعمالة حيث يتم توجيهها إلى طرق أفضل لزيادة الإنتاج وتجسين جودته. ويتميز هذا النوع بكونه نوعياً فبدلاً من زيادة الكمية سواء في رأس المال أو العمالة فهو يعمل على تحسين الجودة دون زيادة العدد

٢- النوع واسع النطاق

يقصد بهذا النوع على إنه نمو مكثف قائم على التوسع يعتمد على زيادة المدخلات في الاقتصاد وأكثر عرضة لقلّة العوائد من المخرجات، ولأن هذا التناقص يحدث تدريجياً فلا يؤثر بصورة مباشرة على نصيب الفرد، وعلى الرغم من قلّة العوائد المؤقتة فهذا النوع من النمو يوفر رأس المال بشكل أكبر للاستثمارات أوسع لاحقاً وتطويراً أكبر في معدات الصناعة والإنتاج. يعتمد هذا النوع من النمو على الكمية لا النوعية التي يعتمد عليها النمو المكثف، وقد ينطوي بشكل أو بآخر النمو الواسع على أشكال النمو المكثف، فعند زيادة رأس المال يتاح رفع الكفاءة للعمالة ورفع كفاءة التقنية المستعملة. (عبد القادر ٢٠٠٣، ص: ٦٠)

سادسا / العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

١- الموارد البشرية: هي من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة النمو الاقتصادي؛ إذ تساهم كمية ونوعية الموارد البشرية في التأثير بشكل مباشر في الاقتصاد. وتعتمد نوعية الموارد البشرية على مجموعة من الخصائص من أهمها قدرتها على الإبداع، والتعليم، والتدريب، ومهاراتها، أما في حال ظهور نقص في الموارد البشرية الماهرة فيؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

٢- الموارد الطبيعية: هي من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لدولة ما بشكل كبير، وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائية. أما الموارد الطبيعية الموجودة داخل الأرض فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن. وتختلف الموارد الطبيعية بين الدول بناءً على ظروفها البيئية والمناخية.

٣- رأس المال: يُطلق على كافة المنتجات التي يتم إنتاجها بالاعتماد على الصناعة البشرية، ويشمل أيضاً على العديد من المكونات، مثل الآلات، والأرض، والنقل، والطاقة.

٤- التنمية التكنولوجية: من العوامل المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي، وتشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجية، والأساليب العلمية، وتُعرف التكنولوجيا بأنها طبيعة ونوعية الأدوات التقنية، والمعتمدة على استخدام نسبة معينة من الأيدي العاملة.

٥- العوامل الاجتماعية والسياسية: هي العوامل التي تهدف إلى تقديم دور مهم في النمو الاقتصادي للدول، وتشكل كل من التقاليد والعادات والمعتقدات العوامل الاجتماعية، بينما تشكل مشاركة الحكومة في وضع السياسات وتنفيذها العوامل السياسية. (عبد الله، ٢٠٠٤ : ص ٣٣)

سابعاً / خصائص النمو الاقتصادي

١- هو يساهم في الاهتمام بتحقيق أهداف النمو التي تكون معتمدة على وجود استراتيجيات عمل وتكون مناسبة، والتي تهدف للوصول لمعدل النمو الاقتصادي المطلوب.

٢- كما انه يتميز بتحسين البيئة الداخلية للمجتمع، وكذلك القطاع الاقتصادي الخاص بالدولة، و العمل على تطويرهما.

٣- كما انها تساعد علي الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية وذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادية التي تساهم في تطبيق التخطيط في المؤسسات الاقتصادية التي تكون مهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار وكذلك الحكومات .

٤- كما انه تحرص على استغلال الامكانيات والموارد المساهمة لدور التجارة المحلية والصناعة، والزراعة، وذلك على حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي عن طريق استخدام الأدوات والوسائل التي تؤدي الي نهوض كافة أنواع الأعمال . . (عبد الله، ٢٠٠٤ : ص ٤٤)

ثامنا / اهداف النمو الاقتصادي

للمنو الاقتصادي عدة اهداف يمكن اجمالها بما يأتي :-

١-زيادة الدخل القومي

حيث ان الهدف الاول والرئيسي من اهداف النمو الاقتصادي، هو زيادة الدخل القومي كونه يساهم في تطوير المستوي المعيشي للأفراد الأمر الذي يساهم في علاج المشكلات التي تنتج عن ضعف الاقتصاد المحلي.

٢-استثمار الموارد الطبيعية

حيث ان هذا الهدف يسعى إلى تعزيز وجود الاستثمارات الدولية والمحلية للموارد الطبيعية، التي تكون موجودة على أراضي الدول من خلال دعم البنية التحتية العامة، مع توفير الوسائل التي تكون مناسبة التي تساهم في تقديم الخدمات العامة والدعم للإنتاج.

٣-دعم رؤوس الأموال

حيث ان هذا الهدف يهتم بتوفير الدعم الذي يكفي لرؤوس الأموال العامة، والتي يكون بها عجز وضعف نتيجة لقلّة الادخار الذي يكون مرتبط بالاحتياطات المالية في البنوك التجارية المشتملة على الأوراق المالية المتنوعة، كالسندات او الاوراق المالية بصفته العادية و البنك المركزي

٤-الاهتمام بالتبادل التجاري

وهو خاص بتنمية التجارة كما يهتم بمتابعة الواردات والصادرات، التجارية التي تعتمد على تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى؛ وخاصة التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة، فهي تساهم في توفير الدعم للحاجات الأساسية التي يحتاجها السكان.

٥- معالجة الفساد الإداري

ويكون هذا بالاهتمام بسن التشريعات والقوانين ، التي تساعد في الحد من انتشار الفساد الإداري والذي يكون له تأثير على الاستقرار الاقتصادي، كما ان هذه المعالجة تساهم في تطوير الاقتصاد المحلي، والعمل على ازدهاره ونموه في كافة المجالات. (عبد الله، ٢٠٠٤ : ص ٦٠)

المبحث الثالث علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي

يعد الدين العام من المصادر الأساسية للإيرادات طبقاً للفكر الاقتصادي الحديث ولكن يجب ان يستخدم بحذر شديد وذلك لإثارها العامة وثقل عبئه على الاقتصاد القومي فهو أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي. وقد تكون للقروض العامة نظراً لطبيعتها ان كانت توسعية او انكماشية او تضخمية حسب الدور التي تأخذها فيمكن اجمال عوامله بصفة أساسية على ما يلي:

أ- التنظيم الفني للدين العام من حيث الحجم أو المدة التي يستغرقها وكيفية استهلاكه

ب - مستوى الدخل القومي.

طبيعة النفقات العامة التي تمولها هذه الديون هل هي للجانب الاستهلاكي للدولة ام للجانب الإنتاجي (المدللة، العجلة، ٢٠١٣ : ٢٧٤) تركز التفسيرات النظرية لآثار النمو السلبية المحتملة للدين العام بشكل أساسي على العجز المالي وتدفع بالمقايضة بين الآثار الإيجابية قصيرة المدى في حالة وجود فجوة في الإنتاج ودرجة ثبات الدين العام والأسعار والأجور والآثار السلبية طويلة المدى. إن النمو الذي يعيق الآثار طويلة المدى ناتج عن التغيرات في توقعات المشاركين في السوق عند مستويات عالية من الدين العام، مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات الوطنية، وبالتالي إلى زيادة أسعار الفائدة، وتقليل الاستثمار ، وزيادة فوائد المخاطر وعلية، فإن عدم اليقين سيرتفع بالإضافة إلى ذلك، يتم تقليل المرونة المالية للإنفاق الحكومي المنتج مع الآثار السلبية على النمو والذي من المرجح أن تزداد الآثار السلبية للدين العام مع ارتفاع مستويات الدين العام بسبب المزيد من عدم اليقين من الآثار المستقبلية لتحسين النمو الاقتصادي . أن تأثير الدين العام على الاقتصاد يعتمد على نسبة حجم الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. فكلما زادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستظهر ان العلاقة بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي تظهر بيانياً على شكل حرف U مقلوب. تشير هذه العلاقة إلى أنه بالنسبة للمستويات المنخفضة نسبياً من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، يكون هناك تأثير إيجابي على النمو فقط عند المستويات الأعلى من هذه النسبة يصبح التأثير الهامشي سالباً. لم تتمكن

الدراسة من تحديد نقطة الانعطاف الدقيقة التي يصبح عندها التأثير سالبًا . وفقًا للنظرية الاقتصادية، فإن المبالغ الكبيرة للدين العام لها تأثير سلبي على الاقتصاد. ومن تفسيرات هذا التأثير حقيقة أن الكميات الكبيرة من الدين العام يمكن أن تسبب التضخم بكل ما يترتب على ذلك. ومع ذلك، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة العديد من المواقف التي لم تؤد فيها كميات كبيرة من الدين العام في بعض البلدان إلى التضخم. في مثل هذه الحالات هناك فائدة لاكتشاف طرق إضافية يمكن من خلالها لمبالغ كبيرة من الدين العام أن تعرض النمو الاقتصادي للخطر وحسب تفسير الاقتصادي Minea في ان إحدى الطرق المحتملة التي يمكن من خلالها إعاقه النمو الاقتصادي يستند تفسير إلى افتراض أن النفقات الحكومية ثابتة وأن التغيير في الدين ناتج عن التغييرات في الضرائب حيث تكون الضرائب أقل وبالتالي يجب زيادة الدين لتغطية العجز (Minea، ٢٠١٢، ٣٠) افتراض آخر هو أن التكافؤ الريكاردى (Ricardian equivalence) لا يصح في ظل هذه الظروف، من الممكن أن تؤدي الزيادة في الدين العام في المدى القصير إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خاصة إذا كانت مستويات الإنتاج أقل .

الفصل الثاني

تحليل تطور الدين العام المحلي والنمو والاقتصادي في العراق للمدة ٢٠١٠

٢٠٢٢

المبحث الأول - الاقتصاد العراقي سمات وخصائص

اولا / سمات الاقتصاد العراقي

لقد اتسم الاقتصاد العراقي بسمات أساسية رئيسة وبشكل خاص بعد عام ٢٠١٠ تميزت كونها تعكس حجما كبيرا من اختلال في التوازن الاقتصادي الكلي انعكست في صورة اختلالات هيكلية واضحة وتراجع في الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام والنقطي بشكل خاص، وارتفاع نسبة مساهمة الانتاج النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وتراجع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى كانعكاس لاحادية الاقتصاد فضلا عن سمات عديدة اخرى والتي سيتم تناولها من خلال ما يأتي (عطية، ٢٠٢٠: ٢٢) :-

١- لا يمكن عزل النمو الاقتصادي في العراق عن النفط بوصف الإيرادات النفطية هي الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فهي المحرك الأساسي لنمو الأنشطة الاقتصادية الأخرى (غير النفطية) ، لأن الخطط التنموية في العراق قد اعتمدت في تمويلها على الإيرادات النفطية، الأمر الذي نتج عنه العديد من التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية. هذا الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة والاقتصاد يخلف جملة من التحديات والاختلالات الهيكلية التي تعيق فرص البلد في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتزيد من تسلل مخاطر الاقتصاد العالمي الى البلد عبر قناة الإيراد النفطي (خولة، ٢٠١٩: ٩٨)

٢- في الاقتصاد العراقي يتم استخدام الموازنة العامة في تحقيق الاهداف الاقتصادية الحكومية عبر توجيه الانفاق الحكومي نحو الخدمات العامة وتعزيز البنية التحتية ورفع المستوى المعاشي لفئات المجتمع المختلفة ، وبذلك فالنقبات الحكومية هي المحرك الرئيس لكافة القطاعات الاقتصادية ، وتوليد فرص العمل وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي اي تعاني الموازنة من اختلال وعدم الاستقرار بشقيها الإيرادي والانفاقي بسبب جملة من العوامل يقف في مقدمتها

هيمنة المورد النفطي وتقلباته على اتجاهات الإيراد والانفاق العام ، فضلا عن عمق الاختلال الذي يعاني منه الاقتصاد الحقيقي (محمد ، ٢٠١٨ : ٧٦)

٣- ان انتشار الفساد المالي والإداري في اغلب مؤسسات الدولة تعد من اكثر ازيمات الاقتصاد العراقي وسببا رئيسيا في هدر المال العام وتبديد إيرادات الخزينة العامة ، وهذا يعيق التنمية ويضعف أداء القطاعات الاقتصادية ويقوض النمو الاقتصادي (الخفاجي ، ٢٠٢٠ : ٦٤)

٤- أن القطاع النفطي لا يستخدم عمالة مكثفة، نظرا لإن صناعة استخراج النفط الخام هي صناعة كثيفة التكنولوجية، مما يترك الأغلبية الكبرى من العاملين تبحث عن قوتها في النشاطات الاقتصادية الأخرى المنخفضة الإنتاجية والأجر الامر الذي ينعكس في تزايد معدلات البطالة .

٦- أضحت الحكومة العراقية حاصلة، من خلال تصدير النفط الخام، على عوائد مالية كبيرة، بما يجعلها في غنى عن فرض رسوم وضرائب على الشعب من أجل إيجاد موارد لتمويلها.

٧- يتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصادا ريعيا وحيد الجانب يعتمد كليا على العائدات المالية النفطية الناجمة عن بيع النفط الخام دون التفكير حتى بتصنيعه وتحويله الى منتجات نفطية والتي يكلف استيرادها مبالغ طائلة . علما ان الاقتصاد الريعي يعتبر سببا رئيسيا للتخلف الاقتصادي وللأزمات الاقتصادية التي تصيب الدولة لأنها تعتمد في دخلها الوطني على مصدر واحد واي خلل يصيب هذا المصدر فإنه يسبب ارباكا اقتصاديا وخسائر للدولة التي تعتمد.

ثانيا / خصائص الاقتصاد العراقي

- ١- ان الرؤية المستقبلية للاقتصاد العراقي ترتبط بمدى الاصلاحات التي تنفذها الدولة لإصلاح الهيكل الاقتصادي ومدى استجابتها لمتطلبات التطور الاقتصادي وخلق اقتصاد انتاجي وتصديري والتنوع في مصادر الاقتصاد وفقا لاستراتيجية وطنية للتنمية وعدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي في التمويل المالي لقطاعات الاقتصاد والموازنة العامة.
- ٢- ان الاستقرار السياسي والامني والادارة الشفافة وتوفير الخدمات المصرفية تشكل بيئة خصبة وجاذبة للمستثمرين ولرؤوس الاموال المحلية والاجنبية الباحثة عن الربح والكسب المالي . فالسياسة المالية للدولة العراقية يفترض ان تخطط لتطور القطاع الاقتصادي وتنمية القطاعات الاخرى التي يجب ان تساهم بنسبة كبيرة في الانفاق الحكومي . فالاعتماد الكلي على القطاع النفطي سيضع العراق واقتصاده في نار الازمات التي تضرب العالم الرأسمالي
- ٣- ان الاعتماد شبه المطلق على قطاع النفط في تمويل الانفاق الحكومي وموازنة الدولة وضع العراق في صنف الاقتصادات الريعية ، واصبح تطوره واخفاقه محكوم باستقرار اسعار النفط الدولية وتقلباتها التي تخضع في النهاية للإرادات الدولية. (عبد اللطيف ، ٢٠١٢ : ٩٩)
- ٤- العمل على ضمان حق العمل للمواطن دستوريا ومجانية التعليم والعلاج والسكن وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العراقي.
- ٥- الاقرار بتعدد الأنماط الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، ومنها: قطاع الدولة، القطاع التعاوني، القطاع المختلط، القطاع الخاص ، وان تعمل جميع هذه القطاعات الاقتصادية وفق استراتيجية واضحة المعالم والاهداف وتحت اشراف وتوجيه قطاع الدولة.
- ٦- العمل على اقامة علاقات التعاون بين الدول على اساس مبدأ المساواة والنفع المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة.
- ٧- خلق مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي من اجل جذب رؤوس الأموال من الخارج إليها ورفع معدلات الادخارات المحلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ٨- تحسين أداء القطاع العام من خلال تحديد مجالاته وترشيق هيكله وإعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي(الخفاجي ، ٢٠٢٠ : ٦٩)

المبحث الثاني - تحليل تطوير الدين العام والناجم المحلي الإجمالي في

العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

لاشك ان القصور في الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة يؤدي في احسن الأحوال يؤدي الى ظهور عجز في الموازنة العامة للدولة وقد كان العراق احد البلدان ذات الوفرة المالية لاسيما بعد ارتفاع النفط في سبعينات القرن الماضي فضلا عن احتياجاته من العملة الأجنبية لكن الامر لم يدم كثير اذ عبرت الحروب كثير من معالم الاقتصاد العراقي حيث خرج ماكيلا بالديون الخارجية والمحلية والجدول يوضح مسار تطوير حجم الدين العام المحلي في العراق للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢٢)

المطلب الأول - تحليل تطوير الدين العام والناجم المحلي الإجمالي في العراق

للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

جدول (١)

تطور حجم الدين المحلي في العراق للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢٢) مليون دينار

السنة	اجمالي الدين العام	معدل التغير السنوي %
2010	72539794	-
2011	63926712	(11.87)
2012	58083553	(9.14)
2013	52894382	(8.93)
2014	58952641	11.45
2015	81520011	38.28
2016	95674539	17.36
2017	115850658	21.09
2018	86388441	(25.43)
2019	128143905	48.33
2020	179744352	40.27
2021	226143504	17.52
2022	890227335	(4.70)

**المصدر : البنك المركزي العراقي –مديرية الاحصاء والابحاث النشرة السنوية لمدة
٢٠٢٢ – ٢٠١٠**

- بيانات وزارة المالية ، دائرة الدين العام البنك المركزي نشرات للمدة (2010 – 2022)

يتضح الجدول من الدين العام في العراق كان منخفضا في السنوات (2010 , 2013) اذ يبلغ في عام 2013 (52894382) مليون دينار وبمعدل تغيير سنوي سالب 8.93% ان سبب ذلك الانخفاض يعود الى خروج العراق من الحصار والقيود التي كانت مفروضة عليه

فضلا عن ذلك ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية التي تستخدمها الحكومة لتسديد ديونها وفيها يتعلق بالمدة (2014 – 2017) ارتفاع الدين العام في العراق اذ بلغ

(58952641) مليون دينار وبمعدل سنوي 11.45% في عام (2014) نتيجة العمليات العسكرية التي جرت على بعض محافظات العراق مما أدى الى زيادة الانفاق العسكري ، فضلا عن ذلك انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مما اثر سلبيا على الدين العام اما في عام (2019 – 2018) فقد انخفض الدين نتيجة استقرار الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط في عام (2020 – 2021) ارتفاع الدين العام في العراق ليصل

(179744352 , 2261434504) مليون دينار على التوالي و بمعدل تغير نمو سنوي (40.27% , 17.52%) سبب زيادة الانفاق في القطاع الصحي نتيجة جائحة كورونا في جهة وانخفاض أسعار النفط عالميا في جهة أخرى اما في عام (2022) فقد اخذ بالانخفاض ليبلغ (890227335) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (4.70) نتيجة انخفاض الانفاق في القطاع الصحي لجائحة كورونا فضلا عن ارتفاع أسعار النفط في هذه المدة

المطلب الثاني - تحليل تطوير الدين العام والناجم المحلي الإجمالي في

العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٢

ان مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً مهماً اذ من المفترض أن الزيادة في الدين العام يجب ان يرافقها نموا في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعكس نسبة الموارد المتاحة لخدمة الدين وذلك من خلال مدى الاستفادة من هذه الموارد في انتاج سلع محلية ومن ثم تجهيزها في خدمة انتاج الصادرات و الجدول الآتي (١) يوضح تطور حجم الدين المحلي في العراق للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢٢)

جدول (٢)

يوضح تطور حجم الدين المحلي في العراق للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢٢)

مليون دينار

السنة	GDP	معدل التغير السنوي
2010	162064565.5	-
2011	217327107.4	34.1
2012	254225490.7	16.98
2013	273587529.2	7.61
2014	266332655.1	2.65-
2015	194680971.8	26.9-
2016	196924141.7	1.15
2017	221665709.5	12.56
2018	268918874.0	21.31
2019	276157867.6	2.69
2020	215661516.5	-21.9
2021	301152818.8	39.64
2022	383064152.3	27.19

المصدر : البنك المركزي العراقي - مديرية الاحصاء والابحاث النشرة السنوية لمدة ٢٠١٠ - ٢٠٢٢

يتضح من الجدول (2) ان الناتج المحلي الإجمالي اتخذ اتجاهات تصاعديه باقيامه المطلقة وبمعدل نمو السنوي اذ سجل معدلات نمو موجبه للمده (2010-2013) اذ يحل الناتج المحلي الإجمالي (162064565.5 , 217327107.4 , 254225490.7 , 273587529.2) مليون دينار وبمعدلات تغير سنوي موجب قدرها (24.05% , 34.1% , 16.98% , 17.61%) (2010 – 2013) على التوالي وجاء التحسن في معدل النمو الناتج المحلي نتيجة الارتفاع معدل سعر برمبل النفط الخام وكمية المنتج بعد ان تعافى الاقتصاد العالمي من الازمة الاقتصادية العالمية فضلا عن الاستقرار النسبي في الوضع الأمني الذي شهده العراق خلال هذه المدة . وهذا قد شهد العراق خلا العامين (2014 – 2015) العديد من التحديات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي اذ أدت النضورات الأخيرة المتمثلة بالأوضاع السياسية والأمنية غير مستقرة والعمليات العسكرية ضد المجاميع الإرهابية التي دخلت الأراضي العراقية وما خلفه من تدمير واضح للبنى التحتية لمناطق التي تتواجد فيها الحقول النفطية الهامه الى جانب الهبوط السعري في أسعار النفط العالمية الى مستويات لم يسبق لها مثلا التي انعكس بشكل مباشر على تراجع الإيرادات النفطية مما أدى الى انكماش الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (266332655.1 , 194680971.8) مليون دينار للعامين (2014 – 2015) على التوالي محقق المعدلات نمو سنوي سالب قدره (-2.65% , -26.9%) على التوالي شهدت الأعوام اللاحقة لعام ٢٠١٦ تعافيا ملحوظا تمثل معدل النمو الموجب للناتج المحلي الإجمالي اذ يبلغ معدل النمو السنوي (, 1.15% , 12.56% , 21.31% , 2.69%) للأعوام (2016 , 2017 , 2018 , 2019) محققه زيادة في اجمال الناتج المحلي لتبلغ نحو (268918874.0 , 276157867.6 , 196924141.7 , 221665709.5) مليون دينار للأعوام ذاتها على التوالي وقد جاء هذا التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا وزيادة إنتاجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بإنتاجية التي انعكست على ارتفاع المعدل اليومي للتصدير بنسبة (2-21%) قياسا بالأعوام السابقة اما عام ٢٠٢٠ فقد شهد انخفاضا ملحوظا في أداء الاقتصاد العراقي اذ كانت جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالميا ومقدرات أوبك بلس (OPE C +) نتائج سلبية على اجمال الناتج المحلي بالأسعار الجارية اذ انخفض اجمالي الناتج بنسبة (21.9%) ليسجل ما قيمته (215661516.5) مليون دينار مقابل (276157867.6) مليون دينار للعام ٢٠١٩ ويعزي ذلك الى انخفاض نشاط النفط الخام وانخفاض أسعاره عالميا وفي عام (2021 – 2022) شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا مع رفع القيود وزيادة الحصص الشهرية لمقدرات (OPEC +) وتعافي أسعار النفط الخام عالميا جراء زيادة الطلب العالمي وارتفاع المعدل اليومي لتصدير كميات النفط الخاف الى جانب انخفاض الإصابات بجائحة كورونا انعكس ذلك إيجابيا ليصل الى (301155218.8 , 383064152.3) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (27.19% , 39.64%) للعامين المذكورين على التوالي

اثر الدين العام المحلي في النمو الاقتصادي في العراق

للمدة 2010-2022

توطئة:

ان المهمة الأولى للاقتصاد القياسي هي تكوين النموذج القياسي. ما هو النموذج القياسي؟ النموذج (Model) هو تمثيل مبسط للواقع الحقيقي. حيث ان استعمال نماذج القياس الاقتصادي في تحليل البيانات الاقتصادية لغرض الوصول الى بيان أثر المتغيرات الاقتصادية المختلفة ومدى ارتباطها ببعضها وحركة مسارها وضبط اتجاهاتها للوصول الى النقطة التي يكون عندها اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب، وفقاً لهذه التحركات ، وعليه فمن الافضل ان نعتمد على دوال تعطي هذا القدر من الحركة والديمومة، مما يجعل حركة العوامل المقاسة واضحة للعيان ومن ثم يمكن اتخاذ القرار المناسب، سنستخدم نموذج الابطاء لفترات مختلفة كونه يعد من النماذج الديناميكية وبناء على ما تقدم ذكره يمكن توصيف النموذج القياسي المعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة

النموذج الاقتصادي والنموذج القياسي

النموذج الاقتصادي هو مجموعه من الافتراضات التي تصف بالتقريب سلوك اقتصاد معين أو قطاع من الاقتصاد.

النموذج القياسي يتكون مما يلي:

١-مجموعه من المعادلات السلوكية المشتقة من نموذج اقتصادي. هذه المعادلات تتضمن بعض المتغيرات و متغير عشوائي والذي يتضمن جميع المتغيرات والتي تعتبر غير رئيسيه في وصف الغرض المطلوب للنموذج

٢-يفيد ما إذا كان إذا ما كان هناك خطأ في المشاهدات المتحصل عليها.

٣-تحديد توزيع الاحتمالات للمتغير العشوائي.

بهذه المحددات نستطيع أن نواصل اختبار صحة النموذج الاقتصادي ويستخدم للتبوء أو تحليل سياسة اقتصادية معينه.

خطوات (مراحل) المعالجة القياسية للظواهر والمشاكل الاقتصادية

١-مرحلة توصيف النموذج

لإيجاد علاقة دالية بين متغيرين اقتصاديين أو بين عدد من المتغيرات الاقتصادية نحتاج إلى الاعتماد على النظرية أو النظريات الاقتصادية لتحديد طبيعة العلاقات الدالية بين المتغيرات

الاقتصادية، وفي هذه المرحلة يتم وضع الفروض أو الفرضيات التي يتم اعتمادها لبيان أهمية ودور المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الأهداف التي من أجلها وضعت هذه الفروض.

٢- مرحلة التقدير :

بعد جمع البيانات الخاصة بالمشكلة الاقتصادية حيث في هذه المرحلة يتم تحويل العلاقة أو العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية المعالجة للمشكلة الاقتصادية (نظرية اقتصادية) إلى معادلات اقتصادية رياضية اقتصاد رياضي ومن خلال الاعتماد على الطرق والأساليب والأدوات الرياضية أيضاً يتم التقدير الكمي لمعاملات المعادلة أو المعادلات الاقتصادية وبهذا نحصل على قيم عددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج أو النماذج (المعادلة أو المعادلات) الاقتصادية.

٣-مرحلة الإختبار :

في هذه المرحلة يتم اختبار مدى قبول الفرض أو الفرضيات أو عدم قبولها وهي الفرضيات التي وضعها في المرحلة السابقة والتي تعكس مدى أو درجة أهمية النمتغيرات المستقلة في الأثر سواء في المعادلة أو في مجموعة المعادلات وذلك من خلال اعتماد الاختبارات الإحصائية والقياسية، والإحصائية مثل اختبارات المعنوية (RF) والاختبارات القياسية مثل اختبارات كلاين وفرار كلوبر للإرتباط الخطي، واختبار دارين واتسن للإرتباط الذاتي، واختبار بارك وكوند كوندات لعدم تجانس التباين وهذه الاختبارات بمجموعها الإحصائية والقياسية تهدف إلى اختبار (تقييم) معاملات المعادلة أو المعادلات والتي نتوصل من خلالها إلى معرفة أن هذه المعاملات (المؤثرات) المعادلة مؤثرة أم لا في المتغير التابع وكذلك درجة تأثير (تلك المتغيرات وهل يمكن قبولها أو عدم قبولها في المعادلة أو المعادلات، كما نضمن أيضاً مدى دقة تقديرات هذه المعاملات ومدى تطابق قيمها وإشاراتها تأثيرها الإيجابي أو السلبي) مع معلماتها الحقيقية (الواقعية) في الاقتصاد.

٤-مرحلة التطبيق والتنبؤ :

وتعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الحاسمة وهي التي تعكس أهمية هذه الطريقة في الوصول إلى النتائج المرجوة أو المطلوبة، من دقة تقديرات المعاملات للإستفادة منها في إتخاذ القرارات المناسبة والتي قد تكون متعلقة بإنتاج أو استهلاك سلعة ما، أو في مجالات الاقتصاد الأخرى كالاستثمار والإدخار والعرض والطلب والتكاليف ، ... ، وتعتبر أقيام هذه المعاملات مفيدة جداً في هذه التطبيقات الاقتصادية وتحليل النماذج الاقتصادية، كذلك في التنبؤ عن التطور المستقبلي لمتغيرات النموذج من ناحية، وفي التنبؤ عن اتجاهات السياسة الاقتصادية على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي الاستثمار والإدخار والاستهلاك والإنتاج

والإنفاق (...) أو حتى التنبؤ لمحصول أو مشروع إنتاجي معين وحتى على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة والخدمات ... وعلى مستوى الاقتصاد الكلي للبلد.

تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى :-

هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار أهمها (١) طريقة المربعات الصغرى. (٢) طريقة الإمكانية العظمى. في المرحلة الأولى نفترض وجود الفروض الأساسية لمعالجة النموذج الخطي. وفي المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها هذه الفروض غير صحيحه. نموذج الانحدار بالافتراضات الأساسية كما يلي هي المعادلة الأساسية التي تصور العلاقة بين التابع والمستقل حيث ١ تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها n . بالإضافة إلى المعادلة الأساسية نقول أن النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير العشوائي. تقدير النموذج يتم بغرض الحصول على مقدرات معالم نموذج الانحدار البسيط نموذج الانحدار البسيط يتضمن ثلاث معالم هي، معلمة القاطع، معلمة الميل، ٢ معلمة التباين المراد هو استخدام إحصائيات المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة حسب الطرق الإحصائية الملائمة للحصول على مقدرات لهذه المعالم.

الخصائص الإحصائية التي تتميز فيها مقدرات المربعات الصغرى العادية.

تتميز المقدرات α بثلاث خواص أساسية:

١- الخطية: تعتبر داله خطية للعنصر العشوائي التابع Y . أهمية هذه الخاصية أنها تعطينا درجه من البساطة في إجراء الحسابات حيث انه لحساب α نستعمل المتغير التابع في صورته خطية فقط هذه لتبسيط الحسابات.

٢- عدم التحيز: مقدرات (OLS) مقدره غير متحيزة للمعلمة α . عدم التحيز يتطلب بأن القيمة المتوقعة لـ α هي قيمة المعلومة الحقيقية بمعنى آخر متوسط α . إذا جمعت عينات كثيرة وفي كل عينه نحسب يتم أخذ المتوسط. ذلك المتوسط نظريا يجب أن يتساوى مع المعلمة الحقيقية. مقدرات (OLS) مقدره غير متحيزة للمعلمة β حيث أن أي توقع يجب أن يساوي المعلمة الحقيقية بمعنى آخر متوسط قيم أو في المتوسط تساوي القيمة الحقيقية للمعلمة β .

٣- الاختبارات المستخدمة :

تقدير اختبار t : هو قيمة احصائية (t-Statistic) المقدره للمعلمات والتي نستخدمها في اختبار معنوية كل معلمة، وقيمة (t) المقدره هي عبارة عن حاصل قسمة قيمة المعلمة (Coefficient) على الخطأ المعياري لها (Std. Error).

قيم الاحتمالية (Prob.) : تمثل القيم الاحتمالية الاحصائية لإحصائيات الاختبارين (t , f) وهذه القيمة تغنيا عن الرجوع الى القيم الجدولية الاحصائية للاختبارين المذكورين انفاً ، من خلالها نستطيع الحكم على معنويات المعلمات عند مستويات المعنوية الاعتيادية (١% و ٥% و ١٠%) فاذا كانت القيمة الاحتمالية اقل من ٥% نستنتج ان المعلمة معنوية عند ٥% وهكذا بالنسبة للمستويات الاخرى.

تقدير اختبار (F) : يقيس المعنوية الاجمالية للنموذج

معامل التحديد (R-squared) : يقيس نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج الى اجمالي التباين الكلي في المتغير التابع واحصائيا هو نسبة مجموع مربعات البواقي المفسرة (ESS) الى اجمالي مجموع المربعات في النموذج (TSS) . ويدل على المقدرة التفسيرية للنموذج وقيمه تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح اذ كلما كانت قيمته اكبر وقريبة من الواحد الصحيح كلما دل على مقدرة تفسيرية اكبر للنموذج.

Durbin – Watson Test : يقيس مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر ، وبعد مقارنة القيمة المحتسبة لهذا الاختبار مع الحدود العليا والدنيا الجدولية نستطيع تحديد وجود مشكلة ارتباط ذاتي ام لا.

١-متغيرات النموذج :

❖ المتغيرات المستقل Independent variable

الدين العام المحلي

❖ المتغيرات التابع dependent variables

الناتج المحلي الاجمالي

وان Durbin – Watson Test يمكن تلخيص نتيجته بالجدول الاتي:

النتيجة	قيمة D.W
رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي سالب	$4-dl < D^* < 4$
نتيجة غير محددة او غير مؤكدة	$4-du < D^* < 4-dl$
قبول فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي	$2 < D^* < 4-du$
نتيجة غير مؤكدة	$du < D^* < du$
رفض فرضية العدم اي وجود ارتباط ذاتي موجب	$0 < D^* < dl$

المصدر : د حسين علي بخيت - د سحر فتح الله /الاقتصاد القياسي دار البازوري /عمان -

الأردن /الطبعة العربية ٢٠٠٩ /ص ٢٠١.

٢-الصيغة الرياضية للنموذج

النموذج :- تم استخدام الانحدار الخطي البسيط $Y = \alpha + \beta X_1$

٣-تقدير العلاقة بين الدين العام المحلي والنتائج المحلي الاجمالي وفق النظرية الاقتصادية

وللدين العام تأثير مهم في الاقتصاد على المدى القصير والطويل. فوجهة النظر التقليدية تشير الى أن الدين العام يمكن أن يحفز إجمالي الطلب والإنتاج على المدى القصير، ولكنه يزاحم رأس المال ويقلل الإنتاج على المدى الطويل. وقد تركزت بعض الدراسات على الآثار طويلة المدى للدين العام. وهناك العديد من القنوات التي يمكن ان تؤثر الديون المرتفعة من خلالها سلباً في النمو الاقتصادي. حيث يمكن أن يؤثر الدين العام المرتفع سلباً على تراكم رأس المال والنمو من خلال معدلات فائدة أعلى طويلة الأجل وضرائب مستقبلية أعلى وارتفاع التضخم وزيادة عدم اليقين بشأن التوقعات والسياسات. وفي الحالات الأكثر خطورة، ترتفع الديون السيادية الى حدود تتسبب بإثارة أزمة مالية او مصرفية أو أزمة عملة. كما تشير بعض الدراسات الحديثة التي أجراها راينهارت وروجوف عام (٢٠١٠) والتي تدرس النمو الاقتصادي والتضخم وفقاً لمستويات مختلفة من الدين الحكومي في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على أساس طويل الاجل بأن الزيادة في الدين الحكومي تؤدي إلى ابطاء النمو الاقتصادي. وبشكل عام فإن تمويل عجز الموازنة بالاقتراض الحكومي سوف يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض الادخارات العامة فينخفض تبعاً لذلك صافي الادخار القومي مما يدفع سعر الفائدة الى الارتفاع مؤدياً الى انخفاض في حجم الاستثمار وبترافق معه تباطؤاً في عملية التراكم الرأسمالي ومن ثم حدوث انخفاض في الإنتاجية مما يسبب انخفاض في النمو الاقتصادي^(١).

وتأسيساً على ما تقدم الجدول () يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط لبيان اثر الدين العام المحلي في اسعار الصرف للدينار العراقي خلال مدة البحث اذ تم استخدام البرنامج

الاحصائي (EViews 13).

جدول () تحليل علاقة الانحدار بين الدين العام المحلي والنتائج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 27/4/24 Time: 19:03
Sample: 2010 2022
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

^١ ايوب جعفر حسن ، (٢٠٢١) ، تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية/العراق حالة دراسية – للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراض ، ص ٦٤-٦٥ .

C	138.764	42.28759	34.81474	0.0000
	-1.86E-06			
PD	06	6.84E-07	7.347962	0.0004
	0.22767			1261.8
R-squared	4	Mean dependent var		82
	0.38051			102.14
Adjusted R-squared	9	S.D. dependent var		57
	80.8097	Akaike info criterion		11.707
S.E. of regression	4	Schwarz criterion		30
	95523.9			11.805
Sum squared resid	2			32
	-			
	97.5020			11.717
Log likelihood	4	Hannan-Quinn criter.		04
	12.2287			0.6238
F-statistic	5	Durbin-Watson stat		28
	0.00430			
Prob(F-statistic)	4			

المصدر : تم استخراج البيانات من البرنامج الاحصائي (EViews 13).

-١.٨٦ : اذا ازداد الدين العام المحلي بمقدار وحدة واحدة فان الناتج المحلي الاجمالي سيقفل بمقدار (١.٨٦)

بلغت قيمة t المحتسبة للدين العام المحلي والبالغة (-7.34) وهي قيمة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية اقل من (٠.٠٥) وهذا يدل على معنوية معلمة الدين العام المحلي ودليل على العلاقة العكسية بينه وبين الناتج المحلي الاجمالي.

يتضح ومن خلال احصاءة (F) ان النموذج اجمالا معنويًا اذ بلغت (١٢.٢٢) وهي قيمة معنوية وذلك لان الاحتمالية اقل من (٠.٠٥) وعليه نجد ان الانموذج المقدر معنوي اجمالا. معامل التحديد (R-Sq) بلغ (٠.٢٢) وهذا يعني ان الدين العام المحلي يفسر ما نسبته (٢٢%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي اما النسبة المتبقية والبالغة (٧٨%) تعود الى المتغيرات الاخرى التي لم تتضمن في النموذج ولذلك تدخل ضمن فقرة الخطأ العشوائي.

ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وذلك لان احصاءة (D-W) والبالغة (٠.٦٢) تقع بين الحد الادنى والبالغ (٠.٧٧) والحد الاعلى والبالغ (١.٠٥) اي تقع في منطقة عدم الحسم والتي تتوقف على رأي الباحثة وبملاحظة المعادلة المقدره نجد ان الناتج المحلي الاجمالي هو دالة الى الدين العام المحلي وهذا منسجم مع منطق النظرية الاقتصادية وكذلك بالنسبة لإشارة المعلمة المقدره نلاحظها عكسية ومتفقة منطق النظرية الاقتصادية

الاستنتاجات:

- ١- اعتماد الحكومة العراقية في تمويل عجز الموازنة العامة طيلة فترة البحث ٢٠١٠ - ٢٠٢٢ على الاقتراض العام وهو ما تبين من خلال ارتفاع نسبة الدين العام الداخلي لتمويل العجز لتغطية النفقات الجارية في عام ٢٠٢٢.
- ٢- قد يمارس الدين العام اثارا عكسية على الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة السوقية وكبح الانفاق الخاص بشقيه الاستثماري والاستهلاكي مما يؤدي الى الغاء الاثر التحفيزي للأنفاق الحكومي او الخفض الضريبي.
- ٣- في ظل حرية حركة راس المال ومرونة سعر الصرف يؤدي الاقتراض الحكومي الى رفع سعر الفائدة وسعر الصرف وبالتالي اضعاف القدرة التنافسية للبلد مما يقود في النهاية الى تراجع صافي الصادرات والغاء الاثر الايجابي للتوسع الحكومي عبر الاقتراض العام.
- ٤- اظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية مع متغير الناتج المحلي الاجمالي، وقد كان النموذج معنوي من الناحية الاحصائية، الأمر الذي يؤكد الدور السلبي الذي يمارسه الدين العام الداخلي على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٢).
- بسبب ان تزايد الديون الحكومية الداخلية والخارجية، بسبب تقلبات اسعار النفط خلال سنوات الدراسة، أدت الى ارتفاع مدفوعات اقساط وفوائد الدين العام على حساب تمويل مشروعات تنموية واستثمارية تعزز النمو الاقتصادي.
- ٥- ان الدين العام المحلي يفسر ٢٢% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي في حين النسبة المتبقية والبالغة (٧٨%) تعود لعوامل اخرى خارج انموذج البحث.
- ٦- ان الانموذج وحسب النتائج القياسية معنوي اجمالاً.
- ٧- ان معامل الانحدار المتغير المستقل (الدين العام المحلي) معنوياً.

التوصيات:

- ١- ضرورة تركيز الجهد الحكومي الى اعادة الانشطة الاقتصادية الغير نفطية ورفع كفاءتها الانتاجية مما يؤدي الى رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من جانب آخر يعطي اضافة في تعظيم الايرادات العامة للحكومة.
- ٢- على الحكومة العراقية استغلال القروض وخاصة الخارجية في الاستثمارات التي منتجة سواء في انتاج سلع انتاجية أو سلع استهلاكية مما ينعكس في جانب ميزان المدفوعات سواء للإنتاج من اجل تصدير سلع غير سلعة النفط، أو لإنتاج سلع تنافس الاستثمارات في الداخل.
- ٣- مراقبة الدين الداخلي والخارجي والحيلولة دون تجاوزه مستويات معينة، وربط الديون الداخلية والخارجية بالمشاريع الاستثمارية المولدة للقيم والثروات وعدم استخدامها للأغراض الاستهلاكية أو للأغراض التشغيلية للموازنة بشكل اساسي مع ضرورة التخطيط لإنشاء صندوق دين سيادي يمول من وفرة الفائض المالي المستقبلي من اجل تمويل فوائد واقساط الدين العام بدلا من الضغوط التي تمارسها الفوائد والاقساط على الانفاق العام ومزاحمة مشاريع البناء والاعمار، فقد بلغت في موازنة العام ٢٠١٩ اكثر من (١٠) ترليون دينار ضمن بند النفقات العامة.
- ٤- التعجيل في اقرار قانون صندوق العراق السيادي ليكون مصد مالي يمول النفقات الضرورية عند تراجع الايرادات النفطية بدلا من رفع سعر الصرف او رفع سقف الاقتراض وما يترتب عليه من تراكم في الدين العام وزيادة في اعباء اقساط الدين والفوائد.

المصادر

- ١- مايح شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر للمدة ٢٠٠١-٢٠١١ مجلة الغري للعلوم للاقتصادية والإدارية المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون، ٢٠١٥.
- ٢- حيدر جواد كاظم قياس اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دول عربية مختارة للمدة (٢٠٠١) (٢٠١١)، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، ٢٠١٤.
- ٣- د. سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي (والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي طابيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢.
- ٤- حرיתי، فضيلة (٢٠٠٦-٢٠٠٥)، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالت بعض الدول المدينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر الجزائر
- ٥- محمد مصطفى، (٢٠٠٤)، الآثار السياسية والاقتصادية للديون العربية ، شبكة الجزيرة الإسلامية، دبي، المملكة العربية السعودية www.aljazeera.net
- ٦- قاضي، حسن رضوان العمار محمد هاشم (٢٠٠٣) تطور دور المصارف السورية المركزية لرفع كفاءة محاسبة الدين العام، مجلة جامعه تشريف للدراسات والبحوث مجلد ٢٥ العدد ٥، دمشق، سوريا.
- ٧- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٧ .
- ٨- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.
- ٩- عابدية إسماعيل خياط : دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الملك فهد بن عبد العزيز – ١٩٨١

١٠- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية
الراهنة أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة
الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

١٢- عبد الله، بلوناس الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف
السياسة الاقتصادية أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

١٣- عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-
٢٠٠٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، الجمهورية العربية
السورية، ٢٠٠٨ .

١٤- محمد موساوي، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو - حالة الجزائر (١٩٧٠-
٢٠١١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقاي - تلمسان،
٢٠١٥/٢٠١٤ .

١٥- مجد عبد المهدي مساعد ومحمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، الطبعة الأولى،
مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١ .

١٦- عمرو هاشم محمد وميسون علي حسين العبيدي، اتجاهات الدين الداخلي في العراق
والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة
المستنصرية، بغداد، المجلد ١٥، العدد ٦٢، ٢٠١٨ .

١٧- عمر حامد فليفل الخفاجي، الدين الداخلي وتأثيره في حجم الودائع المصرفية دراسة تحليلية
تطبيقية في العراق ٢٠١٦-٢٠١٩، بحث دبلوم- إدارة مصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة
كربلاء ٢٠٢٠ .

١٨- محمد خالد الحريري وآخرون، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات
جامعة دمشق كلية الاقتصاد، دمشق، ٢٠١٣ .

١٩- سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة للتوزيع
والنشر، عمان، ٢٠١١ ص ١٦٤-١٦٥

٢٠- عطية، قحطان لفته، وبريهي، فارس كريم تحليل واقع سوق العراق للأوراق المالية في

ضل العولمة المالية لمدة ٢٠٠٦- (٢٠١٨)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد)، المجلد (١٥) ، العدد (٥٣)، سنة (٢٠٢٠). -

٢١-خولة، عزاز و مختار، عيواج، تأثير أسواق الأوراق المالية على الناتج المحلي الجمالي في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس دراسة قياسية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف)، الجزائر، المجلد ١٢ ، العدد ٢، سنة ٢٠١٩ .

٢٢- عمرو هاشم والعبيدي، ميسون علي حسين اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، (بغداد)، المجلد ١٥، العدد ٦٢، ٢٠١٨- ١٢

٢٣- الخفاجي، عمر حامد فليل، الدين الداخلي وتأثيره في حجم الودائع المصرفية دراسة تحليلية تطبيقية في العراق (٢٠١٩-٢٠١٦) ، بحث دبلوم إدارة مصارف، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٠ .

٢٤- عبد اللطيف، عماد محمد علي عبد الدين الحكومي وأثره في السياسة النقدية العراقية حالة دراسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، (بغداد)، العدد ٣٩، ٢٠١٢ .

٢٥-الفتلاوي، سلام كاظم شاني الموسوي، صفاء عبد الجبار (٢٠١٩)، قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ذ ٩٩٠ - ٢٠١٧ ، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، المجلد الثامن، العدد ٣١ .

٢٦- مدللة، العجلة، سمير أبو مازن، تطور الدين في الأراضي الفلسطينية (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد ٢١ ، العدد الأول

٢٧- الخزرجي، احمد يونس جبار (٢٠٢٠) ، قياس اثر الدين العام على بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٤ ، ٢٠١٨) ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الفلوجة .

٢٨-طالب، ريام علي (٢٠١٨)، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة (١٩٩٠ - ٢٠١٦) ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .